

## بعض خصائص الرئاسة والحكومة في الدولة الفيدرالية

**بيد واندائرة القبول بالفيدرالية شكلا لدولة العراقية الجديدة باتت تتسم ، ما يؤشر لالة ايجابية في العملية السياسية الجارية في بلادنا فجا الوقت الراهن . واذ كانت الفيدرالية مرفوضة الحاو وقت قريب ، من قبل بعض المكونات السياسية الرئيسية وبذرائع مختلفة ، فأدراء المساهميت في الندوة العالمية حول الفيدرالية في العراق ، التجا نحتا عمالها في فينيسيا الإيطالية تعبر عن فهم مختلفا وأكثر ايجابية للفرقاء )السياسيين**

هيئة انتخاب الرئيس مع عدم تمثلي تلك الولاية في كل من مجلسي الشيوخ والنواب ما يعكس التأثير الواضح للترابطين شكل الدولة الفيدرالي وانتخاب رئيس الدولة وهنا اود الاشارة الى ان فانزرة في انتخابات هيئة الناخبين تعتبر القائمة التي تحصل على الاكثريه النسبيته من صوت ناخبوي للولايات فيما يكون مجلس الشيوخ المحطة النهائية لاعادة التدقيق في نتائج الانتخابات التي كانت قد عدت من قبل اللجان الانتخابية في الولايات نفسها ما يؤكد اثر الطابع الفيدرالي في هذه المسألة ايضا . ويبدو ان تأثير الشكل الانتخابية مختصة يمثل جزءا من اعضائها اطراف الفيدرالية في هذه المسألة ايضا . ويبدو ان تأثير الشكل الانتخابية مختصة يمثل جزءا من اعضائها اطراف الفيدرالية (الاقليم والمقاطعات) . ففي المانيا الفيدرالية التي تقبلت هذه الهيئة من اعضا المجلس الاذني للبرلمان (البوندستاغ ) كمجلس تمثلي للعموم واطني الدولة وما يمثلهم بالعدد من ممثلي الاطراف الفيدرالية (تسمى الاراضي الفيدرالية في اللدابات الألمانية) والذين ينتخبون خصوصا لهذه الهمه شريطة ان يتطابق عددهم مع عدد ممثلي المقاطعة في البوندستاغ . ما يؤمن المساهمة العادة لى مواطني الاقليم (الاراضي) في اختيار رئيس الدولة لفيدرالية . اما في اوجا واحدة من اكبر الدول الفيدرالية مساحوا اكثرها كثافة سكانية واعقدتها تنوعا في التركيبة الالثنية والدينية واقتصادية وهي الهند ، فان انتخاب رئيس الجمهورية يتم من قبل الاءضاء المنتخبين في مجلس البرلمان ( في البرمان الهندي يوجد اعضا غير منتخبين ايضا ) وما يعادل عددهم من اعضا مجالس الولايات المنتخبين ايضا ، وليس من الضروري ان يتناسب عدد الاخرين مع عدد ممثلي الولايات في برلمان الدولة الفيدرالي . وهذا ما يميز اسلوبا انتخابيا للرئيس الهندي عن نظيره الامريكي والاماني ، ولم نجد في دستور العراق ذلك مما يؤكد على تأثير الشكل الجديد لدولتنا على اسلوب انتخاب رئيس الجمهورية . حيث نصنا لاداة ٧٠-٧١ (اولا ) على ان يتتخب مجلس اى من الرشحين رئيسا للجمهورية بأغلبية ثلثي عدد اعضائه ( فيما حالات الماد ٦٩) مسالة لترشيح منصب الرئيس ونائبه (اوتوابه) لتشريع الفرعي . اثناء الحديث عن الترابط بين شكل الدولة ووحجم الصلاحيات ولكل دستوريا رئيسها واسلوبها من امل تلك الصلاحيات لابد من الاشارة الى انه ليس هناك ثمة فروق جوهرية بين رئيس الدولة الفيدراليوتظهير

حول المسألة التي اشارت جدا ولاسعا في الاوساط السياسية العراقية (وغير العراقية) منذ السقوط المرعب للنظام الشمولي السابق من هنا ضرورة لتحليل والبحث في موضوعات مختلفة للفيدرالية . تأصيلا للوعي السياسي قانوني واسهاما في النقاش الايجابي حول هذه المسألة التي هي حيا قبلتنا السياسية.

تصام مثلما هو الحال في الدولة لبيسوية يترجم فيع الهرم في الدولة الفيدرالية رئيس الجمهورية واولى الملك . وعادة ما يشغل هذا المنصب لسماي في الدولة الملك والرئيس بمفرده (في اغلب الدول البسيطة والفيدرالية) . وتتناط هذه الهممة بجهاز للقيادة الجماعية (مجلس الاتحاد ، مجلس الرئاسة ، مجلس الحكام .. الخ) . وفي حالات نادرة صرف تاريخ القانون الدستوري بلذ ان اذ اسبادة يعتبر رئيسها من الناحية المتكافئة لكلا الدولة اخرى ( استرا لياوندا ) وريما كان ذلك استنادا لتقاليد الانتخاب الاستعماري المعروفة . واذ كان اسلوب الوراثة هو الاكثر شيوعا لتسليم الملك رئاسة دولة ، مع ما يرافق ذلك من اجراءات شكلية مثل البيعة والحصول على مباركة المؤسسة الدينية . فان الطابع الفيدرالي للدولة كان سببا في الشذوذ عن هذه القاعدة . وفي اثنين عرفنا الملكية شكلا للحكم . ففي الامارات العربية المتحدة قاستنادا الى المادة ١٥٦ من دستور عام ١٩٧١ ) ينتخب المجلس الاعلى للاتحاد . من بين اعضائه ، رئيسا للاتحاد ونائبا لرئيس الاتحاد . ويمارس نائب رئيس الاتحاد جميع اختصاصات الرئيس عند غيابة لاي سبب من الاسباب . فيما حددت المادة ٥٢ منقولا لرئيس الدولة ونائبه خمس سنوات قابلة للتمديد ، ما يشكل خروجا على تقاليد الشكل الملكي للحكم الذي يفترض اضافة الى التناوب لوراني للعرش غياب التحدد الزمني لسلطة الملك ، وهذا ما يمكن العثور عليه ايضا في ماليزيا ، حيث يفوت عنتمن اعضاء مجلس الحكم (على فيها ) (السلاطين) باختيار ملكا للبلاد من بين اعضا ذلك المجلس ، فيما يرحم دستور البلاد (١٩٥٧م) اربعة من اعضائه (مخاضطين ) من حق التعيين .

اما انتخاب رئيس الجمهورية فيعتبر الاكثر انتشارا في البلدان الفيدرالية ، وتتملما هو تأثير الشكل الفيدرالي للدولة للملكية على كيفية اختيار رئيسها (يتركز الشكل المساحتي) للدولة بصماته على كيفية انتخاب رئيس الجمهورية ايضا . وقد اختلفت النظم الدستورية للجمهورية التي يتولى فيها رئيس الدولة ومسؤولياته منفردا اذ الهم ربطا الكثير منها بين شكل الدولة وكيفية انتخاب الرئيس (روسيا الفيدرالية ، المكسيك ، البرازيل ، فنزويلا ، الأرجنتين) . اما في الولايات المتحدة الامريكية التي ينتخب رئيسها عن طريق الاقتراع غير المباشر فيمكننا تلمس التأثير المباشر شكل الدولة لفيدرالي على كيفية اختياره بين الناخبين المؤلفين من ٥٣٨ عضوا والتي يعادل عدد اعضائها عددا اعضاء البرلمان الدولة (الكونغرس) بما يفوق ذلك الاءضاء الثلاثة الذين يتتخبهم المهاجرين لتمثيلي المدينة واشرنطن خصوصا لتمثيل اتركو ولاية الفيدرالية في انتخابات رئيس الولايات المتحدة . فيما يتناسب عدد ممثلي كل ولاية في

## ضوء على أزمة السكن في العراق

التجارية المركزية التي يقيم فيها قلة من السكان . الثاني: في معظم المدن وفي الأحياء الشعبية وليس كلها مع مرور الزمن تميل الكثافة إلى الانخفاض في حين ترتفع في الأحياء المتوسطة وتمتد المدينة وتوسع إلى الخارج عادة. ان مفهوم كثافة السكان يشير إلى طريقة التوزيع الجغرافي للسكان على المناطق المختلفة وفقا لطبيعة العلاقة الوكيفية بين السكان ومساحة الأرض وبغض النظر عن اختلاف الأرض في خصائصها النوعية والاستعمالات المختلفة لها، حيث تشير هذه الكثافة إلى التباين الشديد لتوزيع السكان جغرافيا من ناحية وإلى درجة التركيز السكاني من ناحية ثانية وإلى التشتت الكبير من ناحية ثالثة لذلك نجد ان معدلات نمو المدن الكبرى في الدول النامية تفوق كثيرا معدلات الزيادة الطبيعية، ويرجع معظم النمو إلى تيارات الهجرة الوافدة من المناطق الريفية المختلفة التي تجذبها فرص العمل في المدن، فالعاصمة بغداد توجد فيها أزمة كبيرة وذلك بسبب ارتفاع معدلات الزيادة الطبيعية وزيادة عدد المهاجرين الوافدين للإقامة والعمل في المدينة، كذلك فان مدينة بغداد نمت بسرعة كبيرة نتيجة تطور الرقعة الجغرافية المساحية للمدينة

ولا ننسى ان النمو السكاني سيؤدي إلى تزايد الضغط على البنية التحتية وبالتالي يؤدي إلى تدهور الخدمات البيئية والاجتماعية في المدينة وهذا الكلام ينطبق على المدن الرئيسية في العراق والموصل واربييل، اذا فان اهم جانب عند السكان حيث ان التعداد العام والشامل هو مصدر معرفة عامة للسكان وهو من أهم مصادر الإحصاءات لأنك من خلاله تستطيع ان تعرف مدى الكثافة الميئة وبالتالي سيكون اسهل حصر المشكلة في المنطقة الميئة، كذلك فان علاج هذه المشكلة يجب ان يكون يهدف الى إعادة توزيع السكان بأسلوب علمي بالإضافة إلى خلق مناطق جذب لتقلي تيارات الهجرة نحو المدن الكبرى وخلق فرص عمل في المناطق الأخرى لتقليل الهجرة إلى تلك المدن ويواكب ذلك بطبيعة

الحال استخدام سياسات سكانية تهدف إلى تنظيم معدلات النمو وتحسين مستوى المعيشة . وبالطبع ذلك لا يتم الا بمشراكة المرأة واعطائها دورا فعالا في المجتمع وتقنيها لتساعد في التنمية مع يساعده في نجاح السياسة السكانية التي تعني مجموعة الإجراءات الرامية إلى الحد من مفعول العوامل التي تحدد اتجاه التطور السكاني . كذلك تتضمن الإجراءات الرامية إلى الحد من حرية الأفراد الجماعات في مجال السلوك السكاني غير ان هذه الحرية ليست مطلقة بل مقيدة تقرها مجموعة من العوامل تحدد طبيعتها وتقرر آثارها وبذلك يصبح السلوك السكاني للأفراد والجماعات خاضعا في نهاية الأمر إلى مستوى التطور الاقتصادي بوجود علاقة عكسية ثابتة بين التطور النوعي والكمي .

مع الأسف ان أزمة السكن في العراق هي من أهم المشاكل التي يعاني منها البلد في الوقت الحاضر وفي المستقبل وإذا لم توجد حلول سريعة لمعالجة هذه الأزمة ستتفاقم لتصبح المستحيل السيطرة عليها . لذلك يجب علينا الانتقال من الكلام إلى الفعل فقد عقدت ندوات الكيعة

مكثفة لمعالجة هذه الأزمة ولكن لم نرأيا منها قد طبق على ارض الواقع فالحلول اعتقد انها معروفة للمختصين والمهتمين ومن أهمها التخطيط الحضري الذي مع الأسف نفتقر إلى هذا النوع من التخطيط حيث ان هناك بناء فوضوي وهذا البناء يتزايد بشكل حاد وسريع ، كذلك يجب الاهتمام ببناء الجمعات العمودية التي كما هو معروف مساحة صغيرة تستوعب سكانا اكبر فلان لم نجد اي مشروع سكني لبناء الجمعات العمودية ، مع العلم ان بناء مثل هذه الجمعات يحتاج إلى خبراء ومختصين في الوزارة المعنية والتي هي بحاجة أيضا إلى قسم للدراسات المستقبلية، هذه الدراسات التي أصبحت ضرورية لا غنى عنها في دول العالم المتقدم فلا يوجد في اي وزارة عراقية قسم يهتم بالدراسات المستقبلية والتخطيط البعيد المدى . هذا القسم وفي اي وزارة كان يجب ان يضم جميع المختصين من مهندسين واجتماعيين وجغرافيين واقتصاديين وغيرهم للخروج بدراسة وافية وشاملة للحالة المراد تطبيقها ويجب التنسيق أيضا بين باقي الوزارات وليس كل وزارة تعمل على حدة، كذلك يجب تشجيع الشركات العراقية المحلية والأجنبية



أزمة السكن تتفاقم في بغداد والمحافظات

### أثريات الطائفية السياسية

## مقاربات أولية في العنف والعنف الطائفي

يوسف محسن

ثمة عيوب في أغلب الدراسات الشعبية بالأيديو لوجيات لتبريرية التي تشتغل حول مسألة العنف الطائفي في المجتمع العراقي . حيث تروج وبشكل اعتباطي ان العنف الطائفي شاذ عن النظام الثقافي في العراق وهو تجاهل واضح لعناصر هذا العنف ومدياته الدورية حيث ان الدولة العراقية تمتلك أقدم نظام طائفي سياسي في التاريخ الحديث وأن هذا النظام مرتبط بشروط تاريخية محددة وهي شروط تكون وتبلور الدولة الوطنية العراقية في طور أزمة نمط الإنتاج الرأسمالي العالئ .

إن هذا القراء عوالم الدراسات تقع في وهم التاريخية، لكيانية للمجتمع العراقي حيث تستخدم منظومة شوفينية معرفية للدمج القسري لكل هذا الفضاءات الاجتماعية الاقتصادية الطوائف الانشائية . الشفرات السياسية . التنوعات الثقافية التي لم تشكل كهيوة وطنية صلبة على حد تعبير الملك فيصل وأنها بقيت تركيبات مغلقة يتم استنصار مكوناتها نتيجة لتأزمات الدورية بطبيعية تكوين الدولة العراقية حيث ان الطائفية السياسية والقائمة في النسيج السياسي للمجتمع العراقي هي الحكم الأولي للعنف الطائفي وتمثل الجزء الأهم في تبلور المكونات العراقية كسيفسليات مضادة داخل التركيبات الديموغرافية تيرافقها باستمرار احتكار توزيعات لسلطة السياسية والثروة .

في هذا المقال أسعى إلى إيضاح المسألة العراقية الطائفية بلا مكرأو تجاهل بدءا من تحديد عناصرها التاريخية الأساسية إلى تحولها في الغامضة كهيويات مغلقة في العصر الاصولي أدت إلى اشتداد العنف الطائفي والإبادات الجماعية المتبادلة والقتل على الهوية وتضخخ الأماكن المقدسة . مشهد يومي صاخب حيث أن هذا العمل يعيد تشكيل بعض القوالت التقليدية في مجالات التداول الثقافي في العراقي للوصول إلى جدل الطائفي / السياسية واكتشاف حقل العلاقات الشائكة بين الظاهرة الطائفية وأزمة تكوين الدولة العراقية وتركيبات الهوية نتيجة تحرفها لتراكمات لرأسالية في المجتمع العراقي ووضع المجال السياسي البيوي في الدولة العراقية لتربية . وهو اسهام في تقديرات العقل الطائفي السياسي والبحث عن حالتورتبية إصلاحية في الحقل الثقافي العراقي حيث أن النظام السياسي العراقي لم يخضع إلى متغيرات اديكالية كبيرة تقسم النواة الصلبة الانتقالية حتى الحكومة الانتقالية الشائكة لم يخرج عن النسق القبلي العشائري والنخب التقليدية والجماعات الطائفية والقومية لتوزيعات السلطة/الثروة .

حيث ان قراء عظة ظاهرة لعنف الطائفي المتبادل بين الجماعات العراقية تتطلب بقرأة أولية لفهوم الطائفية السياسية وتشكلها وارتباطها بتعثر خطاب الديمقراطية والحدثة وضعف المدينة والوقوع في فخ الحصاصات .

#### المتغير الديني

(الدين هو أحد المتغيرات الأساسية في المجتمع البشري وفي المجتمعات المتعددة الأديان يبرز هذا المتغير كأحد معايير التباين بين الجماعات . حيث أن التنوع الديني في نفس المجتمع لا يكتسب أهمية سياسية الا إذا ترقب عليه تنافس أو تنازع أو صراع في مجالات القيم أو الثروة أو السلطة ومن هنا يبرز الفرق بين مفهومين ( الطوائف ) ( Sects) والطائفية ) (Sectarianism) المفهوم الأول يشير فقط الى النوع في المعتقدات والامهرسات الدينية بين الأفراد أما المفهوم الثاني ( الطائفية) فهو يشير الى استخدام هذا التنوع الديني لتحقيق ا أهداف سياسية واقتصادية وثقافية مثل المحافظة على مصالح ومزايا معينة والاعتناء بالعضلة من أجل تحقيق تلك المصالح والمزايا لرعاها أو طائفة معينة فيموا جهة طوائفا اخرى حيث تشكل الطائفية بهذا المعنى استخدام الدين كوسيلة لتحقيق أهداف دنيوية) فالطائفية السياسية كمفهوم حديث إنتاج الأصوليات الإسلامية ولكن يمكن اكتشاف مقترباته داخل الثقافة العربية – الإسلامية الكلاسيكية التي ليست عملية اسقاط مفاهيم معاصرة وانما هانها تماثل أو متشابهات لالية تبرغم عن المفهوم الحديثحتوي على تصنيفات سياسية ومؤسسية ونظام قيم ومجال سياسي وفي هذا المقال نأخذ العنف الطائفي كأحد الجوانب المعيارية في الطائفية السياسية العراقية .

إذا أصبح العنف الطائفي يشكل الحيز الأكبر في الفضاء السياسي للمجتمع العراقي برغم التشابك الحاصل بين هذه الظاهرة والمقدس الديني فهو في أحد تعريفاته هيجان جماعي انفعالي محكوم بالأيديو لوجية دينية كلبانة يؤسس نظام السيمولوجي داخل تركيبات ومؤسسات الدولة . والأفراد ، الجماعات ، الحياة اليومية والنسق الثقافي . مما تعطيه القوة الداعية على إنتاج المعنى . إذن العنف الطائفي كمفهوم وممارسة تاريخية يشكل عنصرا تشريعيًا لقراءة التكوينات الأساسية للنظام الاجتماعي العراقي ولا يمكن فهم ابعاده السوسولوجية دون الاطلاع على تركيبة المجتمع الدلائلية واللغوية لحاقه به ؛ أي شبكة العلاقات العلامانية داخل نظام الدين التي تعمل في الحقل الثقافي . أصوله . مرجعياته التاريخية . التقليد . القيم الفكرية . المنظومة الأيديولوجية التخيلية . الطقوس آليات التكفير والتصنيف والتمسيمة داخل الأنظمة الفكرية الطائفية .

إذن ظهور الطائفية السياسية في المجتمع العراقي يؤشر إلى نهاية التاريخ لقوة الأيديو لوجية وتأسيس بنط جديد من العلاقات لولوجية في تركيبات بنيوية معقدة سياسيا واقتصاديا ودينيا وصراع مستديم تجداساسه في حقل الأيقونات المادية الثلاثة (الهيمنة السياسية على السلطة – احتكار الثروات الأزضية – توسيع الرأسمال الرمزي) التي تشمل النسق الأول للعنف بين الجماعات الشيعية والجماعات السنية الأصوليتين . فالأصولية السنية تكرس ذاتها على التمزق الرمزي والخروج التام من التاريخ وتجعل خطوط التماس مع الطائفة الشيعية للصراع على احتكار الرأسمال الرمزي هو لوقوع في الوهم السياسي الذي يتم إنتاجه داخل المخيلة الأيديولوجية في لأصالة والتفرد والهيمنة المستديمة والاستحواذ على الممتلكات الأرضية فيتم استنصار هوية طائفية مضادة لحركة التاريخ .

إن دراسة مولدات العنف الطائفي في المجتمع العراقي مرهونة بالإجابة داخل الحقل السياسي على مجموعة من التساؤلات . التساؤل الأول : تاريخية الإقصاء الطائفي (حقل السلطة والثروات المادية) والأشكال التي تظهر بها وهذا التساؤل بطول تاريخ الأيديولوجية الإسلامية والخطا الارثوذكسي للدين الحق وكذلك تاريخ النقاشات حول الحيز المرعي .

التساؤل الثاني : اختفاء وظهور العنف الطائفي كممارسة سياسية داخل تكوينات الدولة العراقية . بنية المجتمع العراقي القائمة على الصراع بين الطائفية الشيعية والطائفية السنية . تنشوش وتفكك الطبقات الاجتماعية لصالح نزعات طائفية .

التساؤل الثالث: قراء واقعية الصراع (العنف الطائفي داخل الحركات الإسلامية الدينية) الإسلام الأصولي ( تلك الحركات التي تمتد إلى استثمار رأسمال الطبقات السفلى في تركيبة الطائفية السياسية .